العدد 10 لسنة 2023
No 10 August 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952-Electronic ISSN 2790-1254

تحليل جغرافي للمحددات الداخلية للأمن الصناعي في العراق

أ . د . مهدي فليح ناصر الصافي
الباحث: مؤيد صالح دخان سدخان
كلية الآداب، جامعة ذي قار

المستخلص

يعد الأمن الصناعي من المرتكزات الرئيسة التي تحاول جميع الدول الاعتماد عليها في زيادة دخلها القومي لاسيما الدول الصناعية الكبرى التي تعدها المصدر الاساسي في قوتها بين الامم ، وتكمن مشكلة الدراسة الوقوف على بيان محددات ضعف وتأخر مكانة الامن الصناعي في العراق على الرغم من وجود الامكانات والموارد الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي يحتاجها هذا القطاع لتامين قيامه وديمومته ، وهدفت الدراسة التوصل الى معرفة اهم المحددات والمعوقات الرئيسة الداخلية والخارجية وانعكاساتها السلبية التي ادت الى تأخر نمو الامن الصناعي في العراق وتوقفه أحياناً أخرى ، ولذلك توصلت الدراسة ان هناك جملة من المحددات الداخلية للأمن الصناعي في العراق وخاصة بعد العام 1980 من ابرزها المحددات السياسية وتتمثل بالحروب الثلاثة التي خاضتها منطقة الدراسة اضافة الى العقوبات الدولية التي استمرت أكثر من عقد من الزمن، والمحددات الاقتصادية التي جاءت من التقلبات في اسعار النفط العالمية باعتبار ان اقتصاد الدولة ريعي نفطي ومحدد الاغراق السلعي والاجراءات والانفاق الحكومي ، وايضاً عانى الامن الصناعي من المحددات الاجتماعية من فقر وبطالة وهجرة في العقول والكفاءات العلمية وكذلك المحددات الامنية المتمثلة بالإرهاب والمجاميع الارهابية .

كلمات مفتاحية : جغرافي ، الامن الصناعي

A Geographical Analysis Of The Internal Determinants Of Industrial Security In Iraq

Dr . Mahdi Falih Naser Al-Safi
Researcher: Moayad Salih Dukhan Sadkhan
College of Arts, Thi Qar University

Abstract

Industrial security is one of the main pillars that all countries try to rely on to increase their national income, especially the major industrial countries, which they consider to be the main source of their strength among nations. The natural, human and economic needs of this sector to secure its establishment and continuity, and the study aimed to find out the most important internal and external determinants and obstacles and their negative repercussions that led to the delay in the growth of industrial security in Iraq and to stop it at other times, and therefore the study concluded that there are a number of internal determinants of industrial security in Iraq Especially after the year 1980, the most prominent of which are the political determinants, which are represented by the three wars that the study area fought in, in addition to the international sanctions that lasted for more than a decade, and the economic determinants that came from fluctuations in world oil prices, given that the state’s economy is oil rents, and the determinant of commodity dumping, procedures and government spending. Industrial security also suffered from social determinants such as poverty, unemployment, brain drain and scientific competencies, as well as security determinants represented by terrorism and terrorist groups.

Keywords: geography, industrial security

المقدمة

يشير واقع العراق الى امتلاك هذه الدولة الى الامكانات والمقومات الهائلة والقدرة على ريادة الامن الصناعي وتقدمه وعلى كافة الصعد إلا إن وبالرغم من امتلاكه هذه الميزات بقي الامن الصناعي في منطقة الدراسة أسير للكثير من المحددات والمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها سواء كانت داخلية أو اقليمية أو دولية اشتركت جميعها لتؤدي إلى ضعف وتأخر في البنية والهيكل الصناعي انعكس على كمية ونوع الانتاج فيه وعدم تلبيته سد متطلبات الحاجة الوطنية وعدم مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي للعراق وعلى العكس اصبح هذا القطاع عبئ على الدولة .

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة على اشكالية مفادها ان الامن الصناعي يعاني من ضعف في الاداء وعدم مساهمته بنسبة واضحة في الناتج القومي الاجمالي مما يثير تساؤل مهم وهو ما هي اهم المحددات الجغرافية السياسية الداخلية الرئيسة للأمن الصناعي في العراق ؟

فرضية الدراسة :

1 . توجد عدة محددات داخلية تؤثر في ضعف أداء الامن الصناعي في العراق منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية .

2 . ستؤثر هذه المحددات الجغرافية السياسية الداخلية وتقف حائلاً بوجه تطور الامن الصناعي في العراق .

هدف الدراسة :

البحث في اهم المحددات الجغرافية السياسية الداخلية للأمن الصناعي في العراق .

اهمية الدراسة :

يعد تناول دراسة موضوع الامن الصناعي في العراق من الدراسات المهمة لما لهذا القطاع من دور ريادي في المساهمة في الناتج القومي الاجمالي وبالتالي كقوة اقتصادية للدولة ، فقد جاءت الدراسة للوقوف ومعرفة ماهي اهم المحددات والمعوقات الجغرافية السياسية التي واجهت الامن الصناعي في العراق وأدت الى عدم تطوره وتقدمه .

حدود الدراسة :

1. **الحدود المكانية :** الحدود المكانية : تمثل الحدود المكانية للدراسة بجمهورية العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا والجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، والتي تحدها من جهة الجنوب مياه الخليج العربي بطول ساحل يبلغ (58) كم وايضا دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية ، ومن جهة الغرب الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، ومن الشمال الجمهورية التركية ومن الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية ، اذ تقع بين دائرتي عرض (50 29 – 37 27) شمالا وبين خطي طول (48 38 – 45 48) شرقا ، وبمساحة كلية تبلغ (435052) كم^2 .
2. **الحدود الزمانية** : تمتد الحدود الزمانية للدراسة للمدة ما بين (1980 – 2020) مع التطرق لبعض الاحداث التاريخية قبل هذه المدة وبعدها بما يخدم توجهات الدراسة .

المحددات الداخلية للأمن الصناعي في العراق

اولاً . المحدد السياسي

1 . المحدد السياسي للمدة من 1980 – 2003

أ . حرب الخليج الاولى (1980 – 1988)

اندلعت حرب الخليج الاولى في ايلول 1980 بين الجمهورية الاسلامية الايرانية وجمهورية العراق الغنيتان بالنفط واستمرت لثمان أعوام حتى عام 1988 على طول جبهة حدودية امتدت لأكثر من (1200) كم [1] ، انعكست ظروفها على انخفاض صادرات النفط العراقي وبالتالي على وارداته المالية مما أثر ذلك على تراجع واضح في نسبة تخصيصات الامن الصناعي من أجمالي التخصيصات الاستثمارية ، إذ بلغت (878) مليون دينار عراقي بنسبة بلغت (27,2%) فقط خلال المدة ما بين (1981 – 1988) من مجموع التخصيصات العامة للنفقات الحكومية ، في حين كانت التخصيصات بقيمة (893) مليون دينار

خلال المدة ما بين (1970 – 1975) شكلت نسبة نحو (28%) ، ووصلت الى (37%) وبقيمة (4490) مليون دينار خلال المدة ما بين (1976 – 1980) ، كما تراجع عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها مقارنة بسبعينيات القرن الماضي حيث انخفض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من (1473) عام 1980 الى (633) عام 1987 وانخفض عدد العاملين من (179600) عاملا عام 1980 الى (69405) عاملا عام 1983، نتيجة التحاقهم الى جبهات القتال[2] .

يتضح من المعطيات اعلاه ان حقبة الثمانينيات قد شهدت أطول حرب استنزافية بين دولتين في التاريخ الحديث قد ألقت بضلالها على الامن الصناعي في العراق بصورة سلبية ومباشرة ، وهذا واضح من خلال استنزاف الايرادات العامة والمدخرات والفوائض المالية التي توفرت للعراق نتيجة ارتفاع اسعار النفط في حقبة السبعينيات ، وكذلك من خلال توجه الانفاق الحكومي نحو الانفاق العسكري مما ولد ضغطاً على بقية القطاعات ومن ضمنها الامن الصناعي ، والتي كانت في الاساس انها ستنفق على المشاريع التنموية في العراق ، وأيضاً شكلت الحرب عبئاً اقتصادياً آخر من خلال انخفاض في اعداد المصانع والقوى العاملة التي حولتها الدولة الى قوى عسكرية .

ب . حرب الخليج الثانية 1991

ادت نتائج الحرب على العراق عام 1991 التي اندلعت اساساً بسبب اجتياح العراق لدولة الكويت في 2 آب 1990م ، حيث الحقت قوات التحالف خسائر فادحة بالقوات العراقية وتم تدمير معظم قدراتها الاقتصادية والعسكرية ، كما قامت قوات التحالف بضرب وتدمير كل المصانع التي لها علاقة بالصناعات الحربية كمصانع الاسلحة والذخيرة والمصانع الكيماوية والمفاعلات النووية ، وبعد نهاية الحرب كان اقتصاد العراق منهاراً ويعاني من تراجع النمو الى حد كبير ، حيث تم تخريب بنيته الاقتصادية والانتاجية والبنى التحتية وقدرت خسائر الحرب بنحو (232) مليون دولار [3] ، وفي 7 آذار 1991 صدر تقرير عن بعثة الامم المتحدة الذي قدمه فريقا زار العراق اوضح فيه حجم الدمار الذي لحق بالعراق نتيجة الحرب وجاء في التقرير(احدثت الحرب دماراً كارثياً على البنية التحتية للعراق الذي كان حتى كانون الثاني 1991 يعتبر مجتمعاً حضارياً وصناعياً ، ولقد دُمرت معظم وسائل استمرار الحياة الحديثة ، وأُصيبت بعطل شديد ، لقد أُعيد العراق والى بعض الوقت في المستقبل الى عصر ما قبل الصناعة نتيجة هذه الحرب [4] ، وقد صرح الجنرال مايكل دوجان الرئيس السابق لقيادة أركان القوات الجوية الامريكية في مقال نشرته صحيفة الغارديان البريطانية في 2 أيلول 1992 عن أحد أهداف حرب الخليج الثانية قائلاً هو (تحطيم وتصفية عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق ، وقد حققت الضربات العسكرية هذا الهدف بدرجة عالية من الاتقان عندما أُتيحت الفرصة لتنفيذ الخيار العسكري) [5] .

تلقت البنية الصناعية في العراق ضربات مباشرة ومخطط لها من قبل قوات التحالف الدولي اثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي ادت الى احداث اكبر عملية دمار وتخريب في هذا القطاع الحيوي ما ادى الى التوقف التام لعمليات الانتاج في المنشآت الصناعية على اختلاف احجامها في العراق عانت منها لفترة طويلة .

ج . العقوبات الدولية (1990 – 2003)

ان التخريب الذي أصاب منشآت ووحدات القطاع الاقتصادي من خلال التدمير المباشر الذي قامت به العمليات العسكرية لقوات التحالف اثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 لم يكن الاسلوب الوحيد الذي لجأت اليه انما سبقه في ذلك عقوبات دولية شاملة اوقف جميع المعاملات الاقتصادية مع العراق منذ آب 1990 اثر اجتياح الاخير لدولة الكويت عام 1990 ، وبذلك اضطرت قطاعات الانتاج الى التوقف الجزئي واعيد النظر في جميع الخطط التنموية وتم وقف الكثير من المشاريع تحت التنفيذ والمشاريع المخطط لأنشائها ، وعليه بدأت متغيرات الاقتصاد العراقي ومن ضمنها الامن الصناعي تأخذ طابعاً غير مستقراً متأثراً بالظروف والاعباء الجديدة الناشئة من تلك العقوبات [6] ، إذ انخفض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة خلال هذه المرحلة من (792) منشأة صناعية في عام 1990 ليصل عددها نحو (567)

منشأة صناعية عام 1999 ، فضلاً عن ذلك انخفاض في أعداد العاملين من (159700) عاملاً في عام 1990 الى (109315) عاملاً في عام 1999 [7] ، بالمقابل انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تدريجياً لتبلغ نحو (1.4%) في عام 1995 بعد ان بلغت نحو (3.7%) عام 1990 ، بعدها استمر انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ نحو (0.9%) عام 2000 ، وهذا يعود الى تراجع الانتاج الصناعي الناجم عن توقف جزء من الطاقة الصناعية وتراجع اعمال الصيانة بسبب عدم توفر قطع الغيار والمواد الاولية مما عرض هذا القطاع الحيوي الى حالة شديدة من الاندثار لينعكس سلباً على الانتاج الصناعي ومن ثم على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي[8]

نافلة القول لقد واجهت دولة العراق محددات سياسية للمدة ما بين (1980 – 2003) انعكست سلبا على الأمن الصناعي في مدة الدراسة ذلك من خلال حرب الخليج الاولى والثانية التي خاضها والضربات الجوية المتلاحقة والعقوبات الدولية الخانقة للمدة ما بين (1990 – 2003) ، والتي أدت الى تعطيل القوة والتنمية الصناعية والتي شلت حركتها لعدم حصولها على قطع الغيار لصيانة المعدات والمكائن وعدم ورود المواد الاولية المساهمة في العملية الانتاجية وهذا واضح من خلال النسبة المتدنية التي شارك بها القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي والضغط على الايرادات ومن جهة على الاثر السلبي في مستوى الانفاق على الامن الصناعي في منطقة الدراسة .

2 . المحدد السياسي للمدة من (2003 – 2020)

أ . عدم الاستقرار السياسي :

عاش العراق اثناء وبعد عام 2003 مرحلة ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية وجوبه النظام السياسي الجديد ببعض الرفض ادى في بعض الحالات الى ظهور اعمال عنف وانتجت تلك الازمات واقع سياسي سلبي في الاداء الحكومي وقد بدأ اثر تلك الازمات بصورة محددات نالت ليس من النظام السياسي فحسب بل وقوضت أي مسعى لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي [9] ، يظهر أن ما يميز هذه المرحلة ايضاً ان بعد تغيير النظام لم يكن لدى سلطة الاحتلال او القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي برنامجاً سياسياً واقتصادياً واضحاً من اجل التخلص من الارث الثقيل الذي ورثه العراق من عهد النظام السابق وهذا ما اكده (كولن باول) بالنسبة لمجلس الحكم (انهم غير مستعدين للفترة الاهم اي القادمة)[10]، ان عملية انتقال السلطة في العراق بعد العام 2004 تتم بطريقة دستورية عن طريق انتخابات عامة لاختيار مجلس نواب جديد وحكومة جديدة كل أربع أعوام ، ألا أن استمرار العملية السياسية على منهج المحاصصة وما يتخللها من مشاحنات طائفية وعنصرية وصراعات ومناكفات سياسية لاسيما مع اقتراب كل مرحلة الانتخابات أو بعد ظهور النتائج والشروع بتشكيل الحكومة تترك تأثيرات سلبية على آلية الانتقال الدستوري الديمقراطي للسلطة وتضعف الاستقرار السياسي[11] ، وكما هو موضح في الجدول (1) فان العراق احتل مراتب دنيا في تصنيف مؤشر عدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة من (2004 – 2020) فقد تراوحت الدرجة بين (1.8 – ، 2.5–) بين اكثر الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي في العالم كله .

الجدول (1)
مؤشر عدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة ما بين (2004 – 2020)

السنة	مؤشر عدم الاستقرار السياسي	السنة	مؤشر عدم الاستقرار السياسي
2004	- 2.2	2013	- 2.0
2005	- 2.5	2014	- 2.5
2006	- 2.5	2015	- 2.3
2007	- 2.5	2016	- 2.3

2008	- 2.5	2017	- 2.3
2009	- 2.2	2018	- 2.3
2010	- 2.2	2019	- 2.5
2011	- 1.8	2020	- 2.5
2012	- 1.9		

تتراوح تقديرات قيمة المؤشر ما بين 2.5 - قيمة دنيا و 2.5 + قيمة عليا بحسب تقديرات البنك الدولي

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : وسن هادي فيحان ، يوسف علي عبد الاسدي ، قياس اثر الاستقرار السياسي على متغيرات اقتصادية وختارة في العراق للمدة 2004 – 2020 ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، ع 51 ، جامعة البصرة ، 2022 ، ص 148 .

نافلة القول ان عدم الاستقرار السياسي كانت سمة الحقبة التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والارباك الذي اتصف به الوضع السياسي في منطقة الدراسة ماهي الا نتيجة حتمية لوضع سياسي جديد للعراق ولمحيطه الاقليمي كانت انعكاساته على القرارات التي صدرت بصورة عشوائية بدون دراسة لوضع العراق الخاص الذي انهكته الحروب الثلاث اضافة الى اطول حصار اقتصادي دولي والتنافس من قبل الاحزاب على السلطة بدون الاخذ بعين الاعتبار الى الدولة فقد بنت هذه الاحزاب نفسها على حساب المصلحة العليا للدولة ، وايضا الحركات التي نادت بها بعض المكونات للانفصال او التقسيم القت بضلالها على عدم الاستقرار السياسي مما ولد ظروف سلبية ومباشرة على الاقتصاد العراقي ومنها على الامن الصناعي في العراق .

ب . المحاصصة :

تعني كلمة محاصصة لغوياً عملية تقسيم الكل على مكوناته بحسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه ، أما سياسياً فهي نوع من انواع الانظمة السياسية تهدف الى تقاسم السلطة على جميع وحدات المجتمع المشاركة في العملية السياسية بحسب الاستحقاق العددي لهم في الدولة[12] ، وهي كذلك سلوك سياسي تتحكم بهذا السلوك وتؤثر فيه عوامل نفسية وثقافية وحضارية تتفاعل في البيئة الاجتماعية وتحدد التوجهات للأفراد والجماعات على حد سواء ، والمحاصصة تحدي مركب تواجهه عملية بناء الدولة العراقية فهي عامل تشوه العملية السياسية وتضعف الدولة ونظامها السياسي وتلحق الضرر ببنية الاحزاب السياسية وتعطل دورها في بناء الديمقراطية [13] ، حيث أُعلن عن قيام نظام ديمقراطي وشرع الى تشكيل مجلس الحكم العراقي ، اذ ان هذا المجلس ضم (25) عضواً ، ممثلين عن مكونات المجتمع العراقي وجرى تقسيمهم على ما يلي (13) عضواً يمثلون المكون الشيعي ، (5) اعضاء يمثلون المكون السني ، و(5) اعضاء يمثلون الاكراد ، و(2) لكل من المسيح والتركمان ، وبالرغم من الهدف المعلن هو لمراعاة تمثيل شرائح المجتمع العراقي الا انه اصبح بوابة للمحاصصة السياسية انتهجتها القوى السياسية العراقية في تشكيل جميع الحكومات المتعاقبة [14] ، وهذا ما أخذ ساسة العراق يطلق عليه (الديمقراطية التوافقية) وهذا المبدأ من الناحية النظرية يبدو مستساغاً مقبولاً لكن الواقع أثبت أن المحاصصة حالة مرضية سياسية منتجة لمشكلات كبيرة على جميع الصعد (السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية) التي تسبب إعاقات جسيمة لعملية بناء الدولة في العراق واضعفت مؤسساتها الهيكلية برمتها [15] ، إذ إن الديمقراطية التوافقية قد تسببت بإهدار الموارد المالية للدولة وأصبح الوزراء في الحكومات المتعاقبة مسؤولين امام كتلهم وقادة مكوناتهم وليس امام البرلمان والشعب ، كما ان نتائج ذلك فرضت المحاصصة الطائفية وزراء محدودي الكفاءة واضاعوا الفرص والموارد [16] ، صفوة القول إن من المحددات الرئيسة للأمن الصناعي في العراق هي تسنم المناصب في اعلى الهرم في جميع وزارات الدولة العراقية ومنها وزارة الصناعة والتي تعنى بالأمن الصناعي بشكل كبير سواء كانت هذه المناصب بدرجات عليا أو على مستويات أدنى تذهب الى قيادات في الاحزاب السياسية الحاكمة بغض النظر عن مؤهلاته العلمية او

امتلاكه الخبرة اللازمة لإدارة هذه المناصب فقط لأنه ينتمي الى الكتلة صاحبة النصيب في هذه الوزارة وعلى طول مدة الدراسة ، بالإضافة الى وعدم وجود رؤية جدية بالارتقاء بمصالح الشعب والدولة وهذا ما يطلق عليه المحاصصة والتي اثرت تأثيرا مباشراً في تردي وتأخر الامن الصناعي في العراق لأن هذه المناصب تدار من قبل أشخاص همهم الرئيسي والوحيد هو تحقيق مصلحة الجهة السياسية التي ينتمي أليها وليس المصلحة العليا للدولة .

ج . الفساد :

عرّفت مؤسسة البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للمكسب الخاص ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف قبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمنافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة لتقديم رشى للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين ولتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة [17] ، وتعرف منظمة الشفافية الدولية* الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة ، والفساد يقوض الثقة ويضعف الديمقراطية ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من عدم المساواة ويفاقم مشاكل الفقر والانقسام الاجتماعي والازمة البيئية ، ما يترتب عليها من شلل في عملية التنمية الاقتصادية [18] ، وللفساد عدة اوجه منها الرشوة ، المحاباة والمحسوبية ، الوساطة ، التقليد والتزوير ، الابتزاز ، التسيب في العمل و اختلاس المال العام [19] .

من المؤكد ان العراق لم يدخل في مدركات الفساد في الدولة إلا بعد عام 2003 نتيجة عدم إمكانية الوصول الى المعلومات في ظل النظام السياسي السابق وهذا ما دفع المنظمات الى ابعاد العراق من مؤشرات مدركات الفساد في تلك المدة ، إذ أحتل العراق في عام 2004 تسلسل (129) من بين (145) دولة ضمها التقرير بوصفة الاكثر فساداً بموجب المدركات بينما احتل التسلسل (137) على مستوى العالم من تفاقم مدركات الفساد في العام 2005 ، إذ كان الأسوأ في العالم من حيث الفساد ، فيما زادت نسبة الفساد في العراق حتى احتل التسلسل (160) من بين (163) دولة في الفساد لعام 2006 [20] ، ويدفع الفساد الى العديد من الآثار والنتائج السلبية على الامن الصناعي في العراق وكما يلي [21] : ـــــ

1. ضعف الاستثمار الصناعي وهروب الاموال خارج الدولة وما يترتب على ذلك من قلة فرص العمل واستمرار البطالة المقنعة في المنشآت الصناعية .
2. هجرة الكفاءات واصحاب الخبرات العلمية في المجال الصناعي نظراً لغياب التقدير وبروز ظاهرة المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب ولاسيما في وزارة الصناعة .
3. الاسراف والهدر في الموارد نتيجة لتداخل المصالح الشخصية للمنشآت الصناعية العاملة والكلف المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة للدولة كنتيجة لهدر الايرادات العامة .
4. يعمل الفساد الاداري على الحد من النمو الصناعي .
5. تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستويات الجودة في البنى التحتية نتيجة الرشى التي تحد من الموارد المتخصصة للاستثمار وتزيد من كلفتها .
6. يساعد الفساد على تمويل العمليات الارهابية أذ ان الكثير من الانشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في تقرير للسفارة الامريكية في بغداد صدر في نهاية ايلول من عام 2007 ، وكذلك اكد ستيوارت بوين*عام 2006 ان الفساد الذي يكلف العراق سنوياً بما يقدر (4) مليار دولار والذي يمثل (10%) من حجم الناتج القومي الاجمالي يعمل على تمويل العمليات المسلحة [22] .

يلاحظ من الجدول (2) ان درجة مؤشر مدركات الفساد طيلة المدة المذكورة في منطقة الدراسة تراوحت بين (2.2) في عام 2003 وبين (2.0) في عام 2019 ، وعدم تجاوزها هذه الدرجة طيلة هذه المدة ، مبينة في ذلك اقترابها من درجة الصفر الذي يعد أعلى درجة للفساد وبعيدة جداً عن الدرجة (10)

والتي هي أقل فساداً ، مما يستنتج إن العراق يعاني من الفساد السياسي والاداري الذي ألقى بضلاله على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها الامن الصناعي في الدولة .

الجدول (2)
قيمة مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة ما بين (2003 – 2019)

ت	السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد*	الترتيب العالمي	مجموع الدول
1	2003	2.2	113	133
2	2004	2.2	129	145
3	2005	2.2	137	159
4	2006	1.9	160	163
5	2007	1.5	178	180
6	2008	1.3	179	180
7	2009	1.5	176	180
8	2010	1.5	175	178
9	2011	1.8	175	182
10	2012	1.8	169	176
11	2013	1.6	171	175
12	2014	1.6	170	174
13	2015	1.5	161	168
14	2016	1.7	166	168
15	2017	1.8	167	169
16	2018	1.8	168	170
17	2019	2.0	162	180

* الدرجة من (1 وتعد اعلى فساد - 10 اقل فساد)
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :
1 . نعمان منذر يونس وآخرون ، تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (2003 – 2018) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 16 ، ع خاص ج2 ، جامعة تكريت ، 2020 ، ص452.
2 . مصطفى كامل و آخرون ، العراق في المؤشرات الدولية 2018-2019 ، كراس النهرين ، ط 1 ، ع 21 ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2021 ، ص36.

يتضح مما سبق ان الفساد قد ضرب جميع مفاصل ووزارات الدولة وبنسب متفاوتة مما يؤشر سيطرة هذا المحدد على بنية الدولة العراقية ككل واضعف جميع قطاعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي قد اصبح مؤثراً سلبياً مباشراً في امنه الصناعي ، فقد جاء نتيجة للسياسات الحكومية المتعاقبة الفاشلة التي لم تقض عليه وانما شجعت على انتشاره وذلك بعدم محاسبة وملاحقة مسببي هذه الظاهرة واخلالهم بالأمن العام للدولة . -

ثانياً . المحدد الاقتصادي

1 . تقلبات اسعار النفط العالمية

يتمثل السعر النفطي بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط العالمية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار[23] ، وتأتي

تقلبات الاسعار النفطية عائق امام تقدم وتطور النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الريعية كالعراق ، حيث ان انخفاض اسعار النفط العالمية من شانها ان تؤثر مباشرةً في عملية تمويل الموازنة العراقية كونها تؤدي الى انخفاض في الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة[24]

2 . الاغراق السلعي*

يعرف الاغراق السلعي في مجال العلاقات الدولية على إنه بيع الصادرات بسعر منخفض عن القيمة العادية أو بسعر السوق العادل أي بسعر يقل عن الكلفة المتوسطة للمنتج [25] ، ويعتبر المنتج مغرقاً اذا ادخل في تجارة دولة ما بأقل من قيمته العادية أي كان سعر تصديره من دولة الى اخرى أقل من السعر المماثل [26] فضلاً عن ذلك ان النظام السياسي السابق وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي قد ساعد على تفشي ظاهرة الاغراق السلعي اثناء فترة العقوبات الاقتصادية الدولية ومن اجل اشباع السوق المحلية العراقية بالسلع والبضائع الضرورية ، ومن اجل كسر قيود العقوبات قد فتح ابواب السوق العراقية غير مبالي بالمرة بالممارسات التي تقدم عليها الاطراف الخارجية ومن بينها الاطراف الاقليمية حتى وان كانت الممارسات تلك ممارسات إغراقيه لإغراق السوق العراقية بالسلع والمنتجات الاجنبية [27] ، لقد الحقت سياسات الاغراق ضرراً فادحاً بالأمن الصناعي في العراق من خلال تقليل القدرة التنافسية للسلع الصناعية المنتجة محلياً بالقياس الى السلع الاجنبية المستوردة وايضاً ادى الى اغلاق العديد من المشاريع الصناعية وتدني الانتاج الصناعي في مشاريع صناعية اخرى الى هيمنة واضحة للسلع الصناعية الاجنبية على المصنوعات العراقية [28] .

3 . الاجراءات والانفاق الحكومي

يقصد بالإنفاق الحكومي هو مبلغ من المال تنفقه الدولة خلال مدة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وازدهار المجتمع [29] ، حيث أن ضعف التمويل الحكومي الخاص بالأمن الصناعي كان ولا يزال من المحددات والاسباب الرئيسة التي تقف حائلاً دون اعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية وبشكل فعال ، اذ يلاحظ ان التخصيصات السنوية لهذا القطاع في العراق هي غير كافية لإعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية مما ينعكس سلباً على واقع الامن الصناعي ، فضلاً عن ان هذه التخصيصات هي متذبذبة والتي هي انعكاس لطبيعة المرحلة السياسية والاقتصادية التي مرت بها منطقة الدراسة من حرب الخليج الاولى والثانية فالعقوبات الاقتصادية الدولية بعدها احداث عام 2003 وما تلاها من احتلال للعراق[30] ، يضاف الى ذلك الاجراءات المعقدة من قبل المصرف الصناعي لاسيما في اعطاء القروض والزام اصحاب المشاريع والمنشآت بالتسديد في الوقت المحدد ، ومن جهة اخرى ان ضخامة المنشآت الصناعية وخصوصاً التابعة الى القطاع العام فهي بحاجة الى راس مال ضخم لإعادة تأهيلها واستحداثها أذ انها تعاني من القدم مما يصعب على المستثمرين توفير رؤوس الاموال لذلك نلاحظ تراجع في اعداد المنشآت الصناعية [31] .

4 . ضعف البنية التحتية

يعاني العراق من ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للأمن الصناعي حيث ان عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات انشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبة بدء الاعمال الصناعية ، وايضاً تعاني منطقة الدراسة من ضعف البنية التحتية المعرفية الشاملةً لشبكات الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات وايضاً البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة [32] ، ومن اهم القطاعات في البنية التحتية الساندة للأمن الصناعي هو القطاع الكهربائي الذي يعد من القطاعات الاقتصادية المهمة وركيزة اساسية وذلك لما له من دور مهم وكبير في تحريك النشاط الاقتصادي ، حيث يستهلك القطاع الصناعي كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية في تشغيل جميع الآلات والمكائن ، وان مقدار ما يستهلكه هذا القطاع يصل نحو (24%) من الانتاج الكلي للطاقة الكهربائية في منطقة الدراسة [33] .

5 . الاقتصاد الريعي

يمكن تعريف الريع وهو الدخل الذي تؤمنه منحة او هبة من الطبيعة ، او قد يؤمن موقع معين مداخيل ريعية خارجية لدولة ما ، ويحصل ذلك في حالة كون اراضيه ممراً تجارياً دولياً كـ(قناة السويس) ، او حين تكون ممراً لأنابيب النفط ، او قد تكون منطقة سياحية ، فالدولة الريعية هي التي تعتمد اعتماداً كلياً على ما يأتيها من الموارد في تغطية الانفاق الحكومي مع هيمنه مطلقة لصادراتها النفطية على حساب صادرات الدولة الاخرى وهذا بحد ذاته يمثل تشويهاً في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وضعفاً جيوبولتيكياً يتطلب معالجته [34] ، ويمكن ان يطلق على مفهوم الدولة الريعية للدولة التي تعتمد في انفاقها على ايراداتها الخارجية بنسبة (40%) واكثر [35] .

هناك علاقة وثيقة جداً بين الصناعة والاقتصاد الريعي ، اذ بسبب الاعتماد على الريع النفطي أدى ذلك الى تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بصورة كبيرة جداً وصلت الى نحو (2%) من الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، اذ لابد من تطوير القطاع الصناعي لكي يعمل على تطوير الاقتصاد العراقي وبالتالي تقليل الصفة الريعية التي يعاني منها الاقتصاد بشكل عام ، مما ينعكس ايجاباً على زيادة قوة الدولة أذ كلما كان الاقتصاد اكثر تنوعاً كلما كان اكثر قدرة وقوة على مقاومة التأثيرات الخارجية والازمات والظروف الطارئة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي [36] .

ثالثاً . المحدد الاجتماعي :

1 . الهجرة

ان فقدان الامن دفع بالعديد من الشباب والعناصر الكفوءة الى البحث عن ملاذ آمن للحفاظ على حياتهم من المخاطر الناجمة من الانقسام بين فئات المجتمع العراقي ما قبل عام 2003 وما بعده والتي افرزت احداث غريبة لم يعهدها المجتمع منها ظهور تنظيمات ارهابية اختلفت في مسمياتها كان اخرها تنظيم داعش الارهابي فضلاً عن هشاشة الوضع الامني [37] ، أذ تعد هجرة الكفاءات عنصر مهم من عناصر التنمية في الدولة العراقية في حين ان هذه العناصر هي راس المال البشري وتعد خسارة للدولة ، بالمقابل اعتماد الدولة في تسيير عجلة القطاعات الاقتصادية والتكنلوجيا على العناصر الاجنبية ، ومن خلال هجرة العقول يتم افراغ المجتمع من العناصر التي تحصن المجتمع من الجهل والتخلف والتي تضمن عدم التقدم العلمي المستمر للدولة [38] ، فضلاً عن هجرة العديد من الايدي العاملة واصحاب المعامل الى خارج العراق بسبب احداث العنف التي عاشتها منطقة الدراسة ولاسيما بعد عام 2003 [39] .

2 . الفقر

يعرف البنك الدولي الفقر بانه عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة [40] ، ويعرف ايضاً على انه حالة من الحرمان المادي تتجلى ابرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني في الحالة الصحية والتعليمية والسكن وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الصعبة مثل المرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات [41] .

بلغت معدلات الفقر في العراق في عام 1988 نحو (27%) وفي عام 1993 شكلت نسبة الفقر مستوى قياسي نحو (81%) [42] ، وفي عام 2003 هبطت نحو (36.1%) ، وصلت بعد ذلك الى نحو (19%) في عام 2012 ، الا ان النسبة ارتفعت عام 2019 الى نحو (32 %) [43] ، وبلغت معدلات الفقر في منطقة الدراسة عام 2020 نحو (27%) [44] .

3 . البطالة

ويقصد بها التعطل والتوقف الجبري لجزء معين من القوى العاملة في الدولة بالرغم من قدرته ورغبته في العمل ، وأيضاً يعرف على أنه مجموعة من الافراد المتعطلين عن العمل بالرغم من رغبتهم وسعيهم بالحصول عليه [45] ، وتعد من الامراض الخطيرة التي تواجه المجتمع لما لها من آثار سلبية تسهم في تفكك الأسرة وانعكاسها على تفكك المجتمع وتشوه قيمه الاخلاقية والاجتماعية وبالتالي ضعف التكيف مع الانظمة والضوابط داخل الدولة ما يضع الاجهزة الامنية تواجه خطراً في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة[46] .

وبلغ معدل البطالة في العراق في عقد الثمانينيات بمعدل يصل نحو (17%) ومن ثم بدأت المعدلات بالارتفاع بعد فرض العقوبات الدولية في عقد التسعينيات حتى وصلت معدلات البطالة نحو (27%) ووصلت في عام 2003 الى نسبة (28%) وفي عام 2004 وصلت معدلات البطالة في العراق نحو (26%) [47] ، وفي عام 2008 وصلت معدلات البطالة مستوى قياسي الى نحو (15.3%) ، وصلت النسبة عام 2012 الى (12%) وفي عام 2014 وصلت نسبة البطالة الى نحو (11%) بعدها ارتفعت حتى وصلت نحو (13%) عام 2019 [48] ، وفي عام 2020 بلغت نحو (20%) في منطقة الدراسة من مجموع القوى العاملة من السكان [49] .

نافلة القول تعد الهجرة والفقر والبطالة من اهم المحددات الاجتماعية للأمن الصناعي في العراق وعلى امتداد مدة الدراسة (1980 – 2020) لما لهذه المحددات من آثار سلبية على الانشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة ككل ومنها على الامن الصناعي ، فقد ساهمت الهجرة وخاصة الماهرة والتي تمتلك خبرات اكاديمية وعلمية في تبديد الثروة من خلال مستويات انفاق الدولة التي حصلت عليها هذه الفئة عبر التعليم والرعاية الصحية اثناء مسيرتها العلمية ومن جهة اخرى عدم الاستفادة منها بعد اكمالهم التعليم فقد بذلك الامن الصناعي ركيزة مهمة في فقد الايدي العاملة ذات الخبرة العلمية في انشاء وتشغيل المعامل والمصانع، اما ما يخص ظاهرتي الفقر والبطالة فهما انعكاس بعضهما على بعض وتتصلان بعلاقة طردية فكلما زادت مستويات البطالة كلما زادت معها مستويات الفقر والعكس صحيح ايضاً والتي تنعكس بدورها على الامن الصناعي عبر الاثار الاجتماعية لهاتين الظاهرتين والتي تؤدي الى ارتفاع مستويات الجريمة والعنف والتطرف فمن غير الممكن ان ترفد هذه المجتمعات الامن الصناعي بما تحتاجه من الايدي العاملة وخاصة العلمية منها بسبب مستويات التدني في مستوى التعليم في هذه الطبقات الاجتماعية.

رابعاً . المحدد الامني :

1 . الارهاب و المجاميع الارهابية

تعد ظاهرة الارهاب من الظواهر البشرية القديمة والتي تجذرت في المجتمعات البشرية من خلال التنافس والتزاحم على الموارد الاقتصادية ومناطق النفوذ اذ يرتبط الارهاب عضويا بالمصالح أي بالسياسة ، وتعريف الارهاب من التعاريف المختلف عليها بين دول العالم فالإرهاب في نظر البعض مقاومة والعكس صحيح ولكل دولة او منظمة اقليمية او امنية تعريفها الخاص الذي بموجبه تصدر قائمة سوداء بأسماء المنظمات او الاشخاص التي تدخل باطار ذلك التعريف ، فمثلا الولايات المتحدة تعرف الارهاب بانه (استعمال مقصود للعنف او التهديد بها لخلق الذعر والخوف من اجل اجبار الحكومات والتجمعات لتحقيق اهداف سياسية دينية) وتصدر سنويا قائمة سوداء بالمنظمات والاشخاص اللذين تعتبرهم الولايات المتحدة ارهابيين مطاردين ومطلوبين دوليا [50] ، لقد كان من آثار العنف هو عرقلة مفاصل الدولة ومؤسساتها لاسيما القطاعات الحيوية منها القطاع الانتاجي الصناعي والنفطي مما يعني تعرض الاقتصاد العراقي لخسائر تقدر بمليارات الدولارات فضلا عن تدمير البنى التحتية وايقاف المشاريع التي تروم الشركات المحلية والاجنبية اطلاقها في العراق [51] ، ويتجسد تأثير الارهاب بزيادة الانفاق الامني على حساب القطاع العام والخدمي والانتاجي وذلك من خلال زيادة الانفاق على السلاح وبناء القوات العسكرية الاضافية وما يستلزمه المجهود الحربي في حربه ضد الارهاب من انفاق مكثف

على حساب تراجع الانفاق على المشروعات الانتاجية وانخفاض الاستثمارات الحكومية في مشروعات التنمية الصناعية [52] ، ويظهر أثر الارهاب كذلك على القوى البشرية العاملة حيث أن الدولة تخسر عدد من أبناءها وهم سواعد البناء وهذه خسارة فادحة في المرتكز التنموي الفاعل ومنع الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعد اهم مقومات الامن الصناعي [53] .

نافلة القول إن سوء الوضع الامني على مدى أعوام قد انعكس بصورة سلبية واصبح بكافة صورة محدداً مباشراً وغير مباشر بتراجع الامن الصناعي في العراق من خلال الضغط على النفقات العامة لتغطية العمليات الامنية على حساب بقية النشاطات الاقتصادية داخل الدولة ، وايضاً ادى سوء الوضع الامني الى الخسائر البشرية والمادية التي طالت جميع مفاصل الدولة ، وكذلك هجرة ورؤوس الاموال الى الخارج ، فضلاً عن رفع تكاليف الانتاج وتقليل فرص دخول الاموال للاستثمارات الاجنبية الى العراق مما ادى الى تعطيل النشاط الصناعي ، أما وجود التنظيمات الارهابية الاجنبية داخل العراق فقد أضاف ميزه خاصة ومناخ أمني داخلي غير مستقر أضر بالسيادة الوطنية للدولة العراقية وبالتالي التخبط باتخاذ القرارات المناسبة للنهوض بالأمن الصناعي.

الاستنتاجات

1. اثبتت الدراسة صحة الفرضية بوجود محددات سياسية داخلية وخارجية قد اضرت بالأمن الصناعي في العراق .
2. كانت للمحددات الداخلية ومنها المحاصصة السياسية والفساد الوقع السلبي الاكبر على الامن الصناعي من خلال عزوف الاستثمارات الداخلية والاجنبية بالمشاركة في النشاطات الصناعية .
3. اتضح من الدراسة ان الامن الصناعي عانى من عقوبات دولية استمرت اكثر من عقد من الزمن توقفت فيه الحصول على المواد الاولية الداخلة في الصناعة وعدم تصدير مخرجاته المنتجة الى الاسواق العالمية .
4. انهيار النظام السياسي في عام 2003 شكل انعطافه في الامن الصناعي اثر عمليات التدمير للمنشآت الصناعية وعمليات النهب والسلب التي طالتها والتي لم تستطع الحكومات المتعاقبة من اتخاذ اجراءات وقرارات حازمة للنهوض بالواقع الصناعي .

التوصيات

1. يعد عامل الاستقرار السياسي والامني من اهم العوامل التي تنعكس اختلالاتها على الامن الصناعي بشكل خاص وعلى بقية القطاعات في الدولة بشكل عام لأنها مترابطة بشكل علاقات طردية فيما بينها .
2. العمل على رسم مسار تنموي صناعي من خلال الاستفادة من الدول الصناعية الكبرى ذات التجارب الناجحة في مجال الصناعة بما ينسجم مع التطورات التكنلوجية الحديثة وتنظيم بروتوكولات واتفاقيات معها تخدم الامن الصناعي في العراق .
3. ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية ومنها النقل والمواصلات وتوفير مصادر الطاقة الضرورية (الكهرباء ، النفط ، الغاز الطبيعي) وتنظيم التجارة الخارجية مع الدول المحيطة والاجنبية لأنها عماد الامن الصناعي ولا يمكن ان يكتب النجاح لهذا القطاع من دون نجاح بقية القطاعات المرتبطة بها .
4. ضرورة التوسع في الانفاق الحكومي الاستثماري للأمن الصناعي من خلال الموازنة العامة للدولة وايضاً ادواتها المتمثلة بالمصرف الصناعي في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بما يضمن الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الصناعية للخارج .

هوامش البحث:

([1]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، ط 1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1992 ، ص 60 .

(2) سلمان محمد خليل المشهداني ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة 1980 – 2019 دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص 54.

(3) أسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي - النزاع العراقي الكويتي (1979-1991) أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة ، الجزائر ، 2017 ، ص79.

(4) حسن احمد ابراهيم ، نوره علي جياد ، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت 1991 ، مجلة العلوم الانسانية ، م 27 ، ع 2 ، جامعة بابل ، 2020 ، ص 8 .

(5) شيماء محمد جواد ، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الامريكية تجاه العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، م 28 ، ع 114 ، الجامعة المستنصرية ، 2022 ، ص79 .

(6) عاصي ابراهيم العاصي ، قراءة عامة لجريمة التخريب الاقتصادي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، ع 3 ، جامعة تكريت ، 2009 ، ص 107 .

(7) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1996 – 2000 ، ص51 .

(8) رحيم حسوني زيارة ، مرتضى هادي جندي ناجي ، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988 – 2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م 24 ، ع 105 ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص 438 .

(9) اسراء علاء الدين نوري ، حسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق : الازمات – السياسات والمعالجات ، مجلة قضايا ساخنة ، ع 63 ، جامعة النهرين ، 2020 ، ص 96 .

(10) ماجد الصوري ، فوضى التحكم بالمال العام في العراق ، مجلة حمورابي ، ع 6 ، س 2 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2013 ، ص 181 .

(11) مصطفى فاروق مجيد ، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، ع 48 – 49 ، جامعة النهرين ، 2017 ، ص 161 .

(12) عمار حامد هادي الزبيدي ، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية وأثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021 ، ص155.

(13) علي حسين احمد ، بناء الدولة العراقية بعد 2003 دراسة جيوبولوتيكية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 ، ص 80 .

(14) علي مراد كاظم ، العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في العراق بعد 2003 ، مجلة الباحث ، م 34 ، ع 1 ، جامعة كربلاء ، 2020 ، ص 338 .

(15) مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018 ، ص 173.

(16) المصدر نفسه ، ص 176 .

(17) بدرية صالح عبدالله ، الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003 وسبل مكافحته ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، م 11 ، ع 1 ، جامعة الانبار ، 2017 ، ص454 .

* هي منظمة مجتمع مدني غير حزبية وغير ربحية أسست في المانيا سنة 1993 تهدف الى بناء تحالف عالمي قوي يحارب الفساد من خلال كشفة وإنهاء او تقليل آثاره المدمرة في جميع انحاء العالم وخاصة الطبقات الفقيرة والمحرومة .

(18) حيدر عبد الامير الغريباوي ، فاعلية الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في العراق ، بحث منشور على الشبكة العالمية للانترنت على الرابط : https://www.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/

(19) فيصل اكرم نصوري ، مصطفى حميد كزار ، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م 20 ، ع 78 ، الجامعة المستنصرية ، 2014 ، ص 300 .

(20) زينب علي مظلوم ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2019 ، ص188.

(21) أحمد حسين محمد عبدالله الشجيري ، التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظات (بغداد-الانبار – البصرة) اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2020 ، ص302.

* المفتش الامريكي العام لإعادة تعمير العراق للمدة من (2003 – 2011) .

(22) فوزية خدا كرم عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الاستاذ ، م 2 ، ع 207 ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 93 .

(23) محمد ابراهيم علي وآخرون ، الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ع 49 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2016 ، ص 446 .

(24) سجاد شاكر علي ، محمود حسين علي المرسومي ، رؤية مستقبلية لمواجهة تقلبات اسعار النفط في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، ع 13 ، جامعة واسط ، 2021 ، ص 127 .

* الاغراق يعرفه البعض على انه بيع السلعة المنتجة محلياً في الاسواق الخارجية بسعر يقل عن كلفة إنتاجها أو يقل الثمن الذي تباع في السوق المحلية مما يعني نظام البيع بسعرين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي وآخر منخفض في السوق الخارجية .

(25) أمل أسمر زبون ، فاضل عباس كاظم ، ظاهرة الاغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 4 ، ع 10 ، جامعة المثنى ، 2014 ، ص92.

(26) محمد سعيد السعداوي ، المسئولية المدنية الناجمة من الاغراق التجاري في ضوء اتفاقية مكافحة الاغراق والقانون العراقي، مجلة رسالة الحقوق ، السنة 5 ، ع 1 ، جامعة كربلاء ، 2013 ، 242 .

(27) سازان امير رؤوف ، دور سياسة الاغراق السلعي في تطور التبادل التجاري الدولي مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية – العراق ، 2013 ، ص 166 .

(28) مهدي صالح حنتوش ، الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، م 7 ، ع 28، جامعة البصرة ، 2011 ، ص 13 .

(29) ساره اكرم خطاب وآخرون ، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003 – 2017) مجلة تنمية الرافدين ، م 122 ، ع 38 ، جامعة الموصل ، 2019 ، ص 124 .

(30) أحمد حسين محمد عبدالله الشجيري ، مصدر سابق ، ص289.

(31) عبد الواحد محسن سرحان المسعودي ، التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة واثرها على القوى العاملة الاقتصادية في محافظة بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2022 ، ص 154 .

(32) ناجي ساري فارس ، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، ع 36 ، جامعة البصرة ، 2018 ، ص120.

(33) انوار سعيد ابراهيم ، اتجاهات العلاقة بين استهلاك الكهرباء والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990 – 2017 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 16 ، ع 49 ، جامعة تكريت ، 2020 ، ص 181 .

(34) اعياد عبد الرضا عبدال ، عدنان كاظم جبار الشيباني ، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، م 13 ، ع 56 ، الجامعة المستنصرية ، 2017 ، ص 274 .

(35) ليث عصام العبيدي ، الفساد الاقتصادي واثره على التطور الاستراتيجي للدولة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ع 37 ، بغداد – العراق ، 2022 ، ص 2 .

(36) معن حسين عبدالله غافل ، الابعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي ودورة في قوة الدولة ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، 2020 .، ص127 .

(37) هيلين محمد عبد الحسين وآخرون ، تحليل جغرافي للهجرة الغير المشروعة الى دول الاتحاد الاوربي العراق انموذجاً ، متاح على الشبكة العالمية للانترنت على الرابط التالي :
https://www.merefa 1/pdf.html?m=03/2023.com/2000

(38) فراس جاسم موسى ، هجرة الاكاديميين والعلماء من العراق (الدوافع والمعالجات) ، مجلة الحقوق ، م 4 ، ع 15 ، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص 15 .

(39) معن حسين عبدالله غافل ، مصدر سابق ، ص144 .

(40) حسين قاسم محمد الياسري ، مشكلة الفقر في العراق الاسباب والمعالجات ، مجلة آداب البصرة ، ع 44 ، جامعة البصرة ، 2019 ، ص 310 .

(41) اميرة وحيد خطاب ، شلال حميد سليمان ، اسباب اختلال الامن الاقتصادي (الفقر انموذجاً) دراسة نظرية ، مجلة آداب الرافدين ، ع 91 ، جامعة الموصل ، 2022 ، ص 429 .

(42) جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة والفساد) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ع 19 ، جامعة واسط ، 2015 ، ص 6 .

(43) حنان يونس حافظ ، عبد الزهرة فيصل يونس ، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ع 76 ، الجامعة المستنصرية ، 2023 ، ص 101 .

(44) حنان يونس حافظ ، عبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، ع 133 ، الجامعة المستنصرية ، 2022 ، ص 158 .

(45) نغم محمود مجيد ، اثر مبادرات البنك المركزي العراقي في تحقيق الاصلاح الاقتصادي والتقليل من البطالة في العراق للفترة 2015 – 2022 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 19 ، ع 61 ، جامعة تكريت ، 2023 ، ص 757 .

(46) عهود جبار عبيرة ، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، ع 40 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 222 .

(47) مؤيد منفي محمد الدليمي ، الخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، ع 2 ، جامعة الانبار ، 2010 ، ص 349 .

(48) حنان يونس حافظ، عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات، مصدر سابق، ص 101 .

(49) نغم محمود مجيد ، مصدر سابق ، ص 759 .

(50) سعيد عبد علي حسن صالح العامري ، التحليل المكاني للتسلح في الشرق الاوسط وانعكاساته على التوجهات الدفاعية العراقية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2021 ، ص113 .

(51) أياد عايد والي البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، م 13 ، ع 1 ، جامعة القادسية ، 2010 ، ص 162 .

(52) زيد عدنان محسن العكيلي ، امير مالك مليوخ ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، ع 48 – 49 ، جامعة النهرين ، 2017 ، ص 264

(53) رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ ، اميرة محمد علي حمزة ، تحليل جغرافي سياسي لضحايا العمليات الارهابية في العراق وتداعياتها على بناء الدولة ، مجلة أوروك للعلوم الانسانية ، م 12 ، ع 2 ، جامعة المثنى ، 2019 ، ص 1396 .

قائمة المصادر:

- أحمد حسين محمد عبدالله الشجيري ، التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظات (بغداد-الانبار – البصرة) اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2020.
- اسراء علاء الدين نوري ، حسين علي عثمان ، النظام السياسي في العراق : الازمات – السياسات والمعالجات ، مجلة قضايا ساخنة ، ع 63 ، جامعة النهرين ، 2020.
- أسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي - النزاع العراقي الكويتي (1979-1991) أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة ، الجزائر ، 2017.
- اعياد عبد الرضا عبدال ، عدنان كاظم جبار الشيباني ، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، م 13 ، ع 56 ، الجامعة المستنصرية ، 2017.
- أمل أسمر زبون ، فاضل عباس كاظم ، ظاهرة الاغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 4 ، ع 10 ، جامعة المثنى ، 2014.
- اميرة وحيد خطاب ، شلال حميد سليمان ، اسباب اختلال الامن الاقتصادي (الفقر انموذجاً) دراسة نظرية ، مجلة آداب الرافدين ، ع 91 ، جامعة الموصل ، 2022.
- انوار سعيد ابراهيم ، اتجاهات العلاقة بين استهلاك الكهرباء والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990 – 2017 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 16 ، ع 49 ، جامعة تكريت ، 2020.
- أياد عايد والي البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، م 13 ، ع 1 ، جامعة القادسية ، 2010.
- بدرية صالح عبدالله ، الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003 وسبل مكافحته ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، م 11 ، ع 1 ، جامعة الانبار ، 2017.
- جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة والفساد) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ع 19 ، جامعة واسط ، 2015.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1996 – 2000 ، ص51
- حسن احمد ابراهيم ، نوره علي جياد ، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت 1991 ، مجلة العلوم الانسانية ، م 27 ، ع 2 ، جامعة بابل ، 2020.
- حسين قاسم محمد الياسري ، مشكلة الفقر في العراق الاسباب والمعالجات ، مجلة آداب البصرة ، ع 44 ، جامعة البصرة ، 2019.
- حنان يونس حافظ ، عبد الزهرة فيصل يونس ، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ع 76 ، الجامعة المستنصرية ، 2023.
- حنان يونس حافظ ، عبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، ع 133 ، الجامعة المستنصرية ، 2022.
- حنان يونس حافظ، عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات، مصدر سابق، ص 101 .
- حيدر عبد الامير الغريباوي ، فاعلية الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في العراق ، بحث منشور على الشبكة العالمية للانترنت على الرابط : https://www.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/

- رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ ، اميرة محمد علي حمزة ، تحليل جغرافي سياسي لضحايا العمليات الارهابية في العراق وتداعياتها على بناء الدولة ، مجلة أوروك للعلوم الانسانية ، م 12 ، ع 2 ، جامعة المثنى ، 2019.
- رحيم حسوني زيارة ، مرتضى هادي جندي ناجي ، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988 – 2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م 24 ، ع 105 ، جامعة بغداد ، 2018.
- زيد عدنان محسن العكيلي ، امير مالك مليوخ ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، ع 48 – 49 ، جامعة النهرين ، 2017.
- زينب علي مظلوم ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2019 .
- ساره اكرم خطاب وآخرون ، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003 – 2017) مجلة تنمية الرافدين ، م 122 ، ع 38 ، جامعة الموصل ، 2019.
- سازان امير رؤوف ، دور سياسة الاغراق السلعي في تطور التبادل التجاري الدولي مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية – العراق ، 2013.
- سجاد شاكر علي ، محمود حسين علي المرسومي ، رؤية مستقبلية لمواجهة تقلبات اسعار النفط في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، ع 13 ، جامعة واسط ، 2021.
- سعيد عبد علي حسن صالح العامري ، التحليل المكاني للتسلح في الشرق الاوسط وانعكاساته على التوجهات الدفاعية العراقية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2021 .
- سلمان محمد خليل المشهداني ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة 1980 – 2019 دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021.
- شيماء محمد جواد ، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الامريكية تجاه العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، م 28 ، ع 114 ، الجامعة المستنصرية ، 2022.
- عاصي ابراهيم العاصي ، قراءة عامة لجريمة التخريب الاقتصادي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، ع 3 ، جامعة تكريت ، 2009.
- عبد الواحد محسن سرحان المسعودي ، التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة واثرها على القوى العاملة الاقتصادية في محافظة بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2022.
- علي حسين احمد ، بناء الدولة العراقية بعد 2003 دراسة جيوبولوتيكية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016.
- علي مراد كاظم ، العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في العراق بعد 2003 ، مجلة الباحث ، م 34 ، ع 1 ، جامعة كربلاء ، 2020 ، ص 338 .
- عمار حامد هادي الزبيدي ، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية وأثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2021.
- عهود جبار عبيرة ، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، ع 40 ، جامعة بغداد ، 2014.
- فراس جاسم موسى ، هجرة الاكاديميين والعلماء من العراق (الدوافع والمعالجات) ، مجلة الحقوق ، م 4 ، ع 15 ، الجامعة المستنصرية ، 2011.
- فوزية خدا كرم عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الاستاذ ، م 2 ، ع 207 ، جامعة بغداد ، 2013.
- فيصل اكرم نصوري ، مصطفى حميد كزار ، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، م 20 ، ع 78 ، الجامعة المستنصرية ، 2014.
- ليث عصام العبيدي ، الفساد الاقتصادي واثره على التطور الاستراتيجي للدولة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ع 37 ، بغداد – العراق ، 2022.
- ماجد الصوري ، فوضى التحكم بالمال العام في العراق ، مجلة حمورابي ، ع 6 ، س 2 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2013.
- محمد ابراهيم علي وآخرون ، الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ع 49 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2016.
- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، ط 1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1992.

- محمد سعيد السعداوي ، المسئولية المدنية الناجمة من الاغراق التجاري في ضوء اتفاقية مكافحة الاغراق والقانون العراقي، مجلة رسالة الحقوق ، السنة 5 ، ع 1 ، جامعة كربلاء ، 2013.
- مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018 .
- مصطفى فاروق مجيد ، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، ع 48 – 49 ، جامعة النهرين ، 2017 .
- معن حسين عبدالله غافل ، الابعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي ودورة في قوة الدولة ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، جامعة بغداد ، 2020.
- مهدي صالح حنتوش ، الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، م 7 ، ع 28، جامعة البصرة ، 2011.
- مؤيد منفي محمد الدليمي ، الخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، ع 2 ، جامعة الانبار ، 2010.
- ناجي ساري فارس ، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، ع 36 ، جامعة البصرة ، 2018 .
- نغم محمود مجيد ، اثر مبادرات البنك المركزي العراقي في تحقيق الاصلاح الاقتصادي والتقليل من البطالة في العراق للفترة 2015 – 2022 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، م 19 ، ع 61 ، جامعة تكريت ، 2023.
- هيلين محمد عبد الحسين وآخرون ، تحليل جغرافي للهجرة الغير المشروعة الى دول الاتحاد الاوربي العراق انموذجاً ، متاح على الشبكة العالمية للانترنت على الرابط التالي : https://www.merefa.com/2000/03=m?html.pdf/1